يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية نوفمبر2025 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.3% لتبلغ قيمته نحو 42.04 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 10.75 مليارات دينار وبنسبة 11.8%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.7%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 4.11 مليارات دينار وبنسبة 8.4%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.39 مليار دينار وبنسبة 4.8%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.31 مليار دينار وبنسبة 3.3%.

أولًا: التطورات النقدية (عرض النقد)

عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.15 مليار دينار وبنسبة 1.4% لتبلغ قيمته نحو 10.65 مليارات دينار في نهاية نوفمبر2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.50 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية **لارتفاع رصيد كلٍ من الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.12 مليار دينار وبنسبة 1.4% لتصل قيمته نحو 9.03 مليارات دينار، **ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.03 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتصل قيمته نحو 1.62 مليار دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2

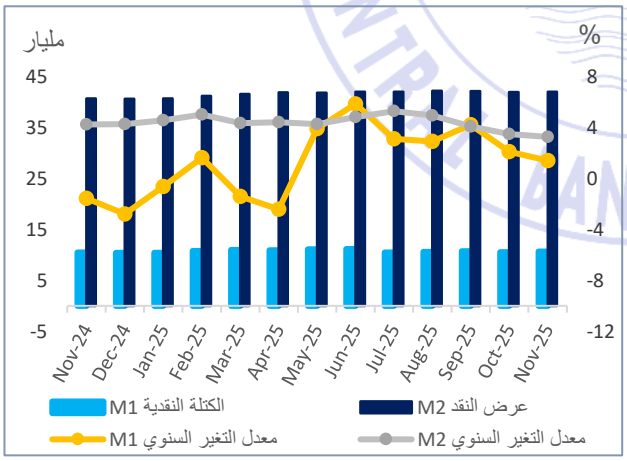

عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.33 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمته نحو 42.04 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 40.71 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجةٍ لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.19 مليار دينار وبنسبة 3.9%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.15 مليار دينار وبنسبة 1.4%.

وضمن المسح النقدي المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. **صافي الموجودات المحلية** (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. **صافي الموجودات الأجنبية** في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

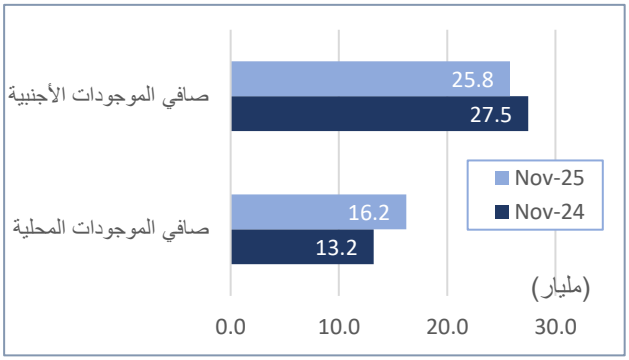

وتُشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمّع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية نوفمبر 2025 جاء كمحصلةٍ **لارتفاع صافي الموجودات المحلية** بنحو 3.01 مليارات دينار وبنسبة 22.8%، وتراجع **صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 1.68 مليار دينار وبنسبة 6.1% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 1.79 مليار دينار وبنسبة 14.1%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.7%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد

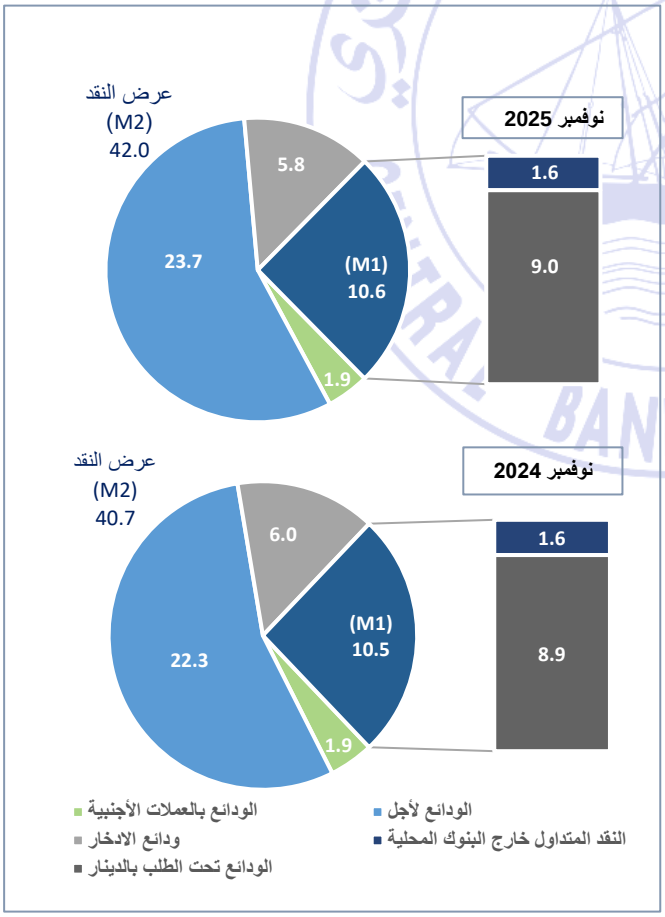

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجـــودات البنوك المـحلية بنحو 10.75 مليارات دينار وبنسبة 11.8% لتبلغ قيمته نحو 102.16 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 91.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 5.57 مليارات دينار وبنسبة 20.2% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 33.11 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 3.29 مـليار دينـار وبنسبة 7.0% لتصـــل إلى نحـو 50.36 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 2.36 مـــــيار دينار وبنسبة 799.1% لتصـــل إلى نحو 2.65 مليار دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.54 مليار دينار وبنسبة 69.8% لتصل إلى نحو 1.32 مليار دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بقيمة 0.49 مـــــيار دينار وبنسبة 14.1% لتصـــل إلى نحو 3.95 مليارات دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 0.30 مـــــيار دينار وبنسبة 16.5% لتصـــل إلى نحو 2.12 مليار دينار. وفي المقابل، **تراجعت أرصدة** المطالب على البنك المركزي (التي تشمل النقد بخزائن البنوك المحلية، ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل والتورق المقابل، سندات البنك المركزي والتورق المقابل)، والموجودات الأخرى، بنسبة بلغت نحو 25.0%، و0.6% لكلٍ منهم على الترتيب.

هذا، وتُمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 49.3% من إجمالي هذه الموجـــودات في نهاية نوفمبر 2025، مقابل نسبة بلغت نحو 51.5% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 32.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نسبة بلغت نحو 30.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من أرصدة الودائع لدى بنوك أجنبية، وقروض للبنوك الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والموجودات الأخرى، والاستثمارات الأجنبية، بنحو 39.8%، و38.7%، و20.9%، و12.9% و9.9% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

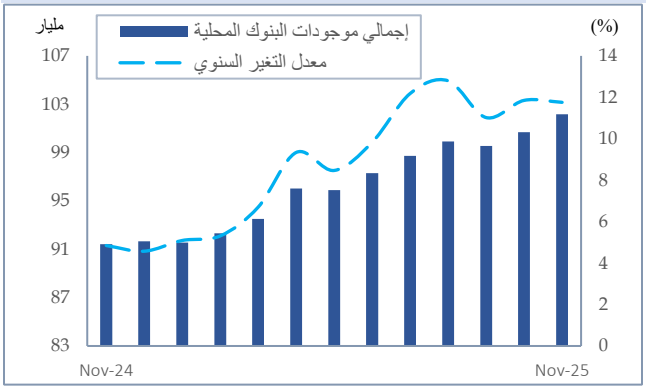

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى **ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بما يعادل 0.11 مليار دينار وبنسبة 0.7% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 14.89 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل ما يعادل نحو 14.79 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع محصلة للارتفاع في رصيد كل من الموجودات الأجنبية بنحو 5.57 مليارات دينار وبنسبة 20.2% من جانب، ورصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 5.47 مليارات دينار وبنسبة 42.9% من جانب آخر.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية

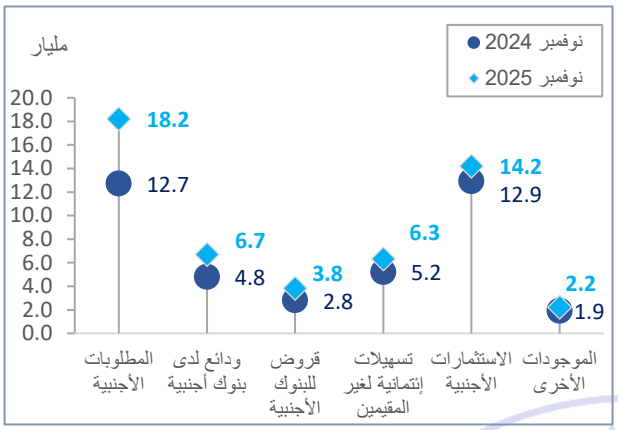

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعًا بلغت قيمته نحو 4.11 مليارات دينار وبنسبة 8.4% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 53.3 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 49.15 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 81.5%، و18.5% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعًا قيمته نحو 3.36 مليارات دينار وبنسبة 11.2%، لتبلغ قيمته نحو 33.24 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 29.88 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من شراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.85 مليار دينار، وبنسبة 23.4%)، والعقار والإنشاء (0.61 مليار دينار، وبنسبة 4.8%)، وقروض للبنوك (0.54 مليار دينار، وبنسبة 69.8%)، والخدمات الأخرى (0.51 مليار دينار، وبنسبة 14.3%)، والصناعة (0.24 مليار دينار، وبنسبة 11.0%)، والنفط الخام والغاز (0.23 مليار دينار، وبنسبة 13.6%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.21 مليار دينار، وبنسبة 14.3%)، والتجارة (0.12 مليار دينار، وبنسبة 3.3%).

كما ارتفعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الخدمات العامة، والزراعة وصيد الأسماك، بنسبة 36.8%، و28.3% لكلٍ منهم على الترتيب.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.39 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمته نحو 52.67 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 50.27 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع **في رصيد كلٍ من ودائع المؤسسات العامة** بنحو 2.10 مليار دينار وبنسبة 34.0% حيث بلغت قيمته 8.28 مليارات دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 6.18 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **ورصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم"** بنحو 1.31 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمته 40.42 مليار دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل 39.12 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة، والانخفاض في **رصيد ودائع الحكومة** بنحو 1.02 مليار دينار وبنسبة 20.4% لتبلغ قيمته نحو 3.96 مليارات دينار في نهاية نوفمبر 2025 مقابل نحو 4.98 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق من جهة أخرى.

هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2025. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 8.1% و3.9% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية نوفمبر 2025.

الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

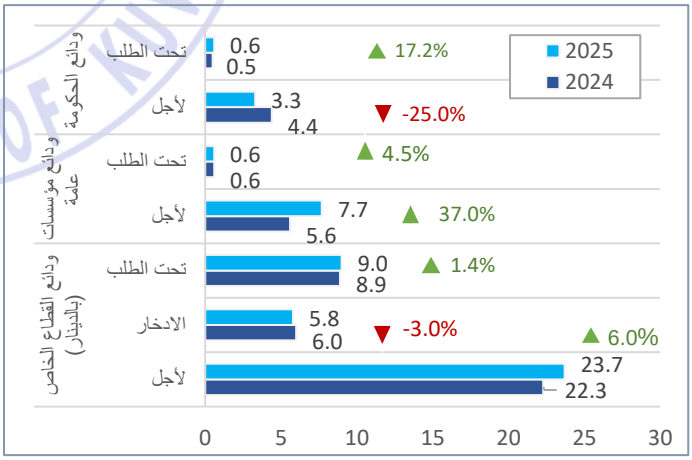

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع